مجلة
كلية الآداب

مجلة علمية محكمة فصلية

العدد (٨٨) خريف ٢٠١٩

مجلة الكلية الآداب: فصلية- علمية- محكمة تعني بنشر الأبحاث العلمية في مجالات الدراسة الإنسانية اللغوية والأدبية والتاريخية والجغرافية والفلسفية والاجتماعية والنفسية والإعلامية وترحب المجلة بالإسهامات العلمية للسادة أعضاء هيئة التدريس والباحثين من العالمين العربي والإسلامي لإثراء المجلة.

قواعد النشر:-

١- تقبل المجلة البحوث باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.
٢- يقر البحث كتابة أن بحثه لم يسبق نشره ولم يرسل لجهة أخري للنشر.
٣- يخطر الباحث بخطاب رسمي بقبول النشر في حالة إجازة البحث للنشر.
٤- تعد الخرائط والرسوم البيانية وغيرها من الإيضاحات من قبل الباحث بطريقة تجعلها قابلة للطبع.
٥- تعبر البحوث المنشورة عن رأي اصحابها فقط.
٦- أصول الأعمال المقدمة للمجلة لا ترد حتى في حالة عدم قبولها للنشر.
٧- يحصل الباحث على نسخة واحدة من عدد المجلة المنشور بها + C.D + عشر مستلات من البحث.
٨- الحجم الأمثل المقبول في حدود (٣٠ صفحة) يسدد الباحث المصري ٦٠٠ جنيها وخمسة عشر جنيهاً عن كل صفحة زائدة، ويسدد الباحث العربي والأجنبي ٣٠٠ دولار وثلاثة دولار عن كل صفحة زائدة.
٩- يسلم البحث مطبوعاً من أصل وصورتين + C.D على أن يكون مجموعاً ببنط ١٤، وأن يكون مقاس الصفحة 12x19سم.
١٠- يكتب عنوان البحث واسم الباحث ودرجته العلمية وجهة عمله في أول صفحة من البحث.
١١- تكتب المراجع والهوامش في نهاية البحث، مع الالتزام بالأسس العلمية للتوثيق.

١٢- يرفق ملخصان للبحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يتجاوز حجم الملخص صفحة واحدة.

١٣- تنشر المجلة ملخصات الرسائل العلمية العربية والأجنبية.

١٤- تنشر المجلة بحوث معاوني هيئة التدريس كمتطلب للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه.

١٥- تنشر المجلة بحوث أعضاء هيئة التدريس بدرجة أستاذ وفق القيمة الفعلية للطباعة.

١٦- توجه جميع المكاتبات أو الاستفسارات الخاصة بالنشر إلى رئيس تحرير المجلة على العنوان التالي.

كلية الآداب – جامعة الزقازيق

تليفون : **٠٥٥/٢٣٤٣٨٢١**

http://www.Arts@ Zu.edu.eg

مجلة كلية

مجلة كلية الآداب – جامعة الزقازيق

صدر العدد الأول ٨٦ – ١٩٨٧م

هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور

عماد مخيمر

عميد الكلية

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور

هناء زكريا على

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور

فريدة محمد النجدى

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور

محمد عبد الفتاح عوض

سكرتير التحرير

مستشارو التحرير

أ.د . عثمـــان محمد عثمـــان

أ.د . فريـــدة محمد النجـــدي

أ.د . طـــارق زكريـــا علـــي

أ.د . حســـن محمـــد حمـــاد

أ.د. إبـــراهيم المســـلمى

أ.د . أحمـــد صـــلاح الـــدين

أ.د . عبـــد الـــرحمن بشـــير

أ.د . إبـــراهيم عبـــد الـــرحمن

أ.د. عواطـــف صـــالح

افتتاحية العدد

يسرنا أن نقدم العدد ٨٨ خريف ٢٠١٩ من مجلة كلية الآداب– جامعة الزقازيق الذي يأتي متنوعاً وثرياً بفكر السادة الباحثين في مجال العلوم الإنسانية ويحتوي على عشرة أبحاث.

في مجال الدراسات الإسلامية يأتي بحث أ./ طارق مصطفى سليمان تحت عنوان: "تفسير الكشاف نموذجاً لاستجابة المتلقين من قدامى المفسرين في ضوء المكي والمدني" ويتناول لقيمة الكشاف العلمية والتاريخية وآثاره وتنصب الدراسة على تناول الزمخشري للتفسير واعتمدت على المنهجين التحليلي والاستقرائي.

وللغة الفرنسية نصيب ببحثين أولهما للدكتورة مها إبراهيم سلامة وعنوانه: "الازدواجية الثقافية في قصة الممنوعة لملكية المقدم" وتتناول فيه الأوجه المتعددة للهوية المزدوجة من خلال الشخصيات الذين أعطتهم الكاتبة الكلمة جميعاً واستخدمت تقنيات متعددة للكتابة عند تقديم ووصف الشخصيات.

والبحث الثاني للدكتورة/ منال زهران وعنوانه: "السعادة من خلال أول جرعة من البيرة ومتع أخرى صغيرة –لفيليب دليرم–" والذي يدعو للاستفادة من المتع الصغيرة في الحياة من خلال البحث فيها عن مفهوم السعادة وفن الحياة.

وفي مجال علم النفس يأتي بحثان أولهما للباحثة/ أريج احمد اليوبي وعنوانه: "اتجاه الطالبات نحو برامج العمل التطوعي لدى جامعة الملك عبد العزيز بجدة– دراسة وصفية على عينة من طالبات جامعة الملك عبد العزيز–" والذي يكشف لبيان اتجاهات الطالبات نحو برامج العمل التطوعي وطبقت الدراسة على عينة من طالبات في جامعة الملك عبد العزيز وأسست على المنهج الوصفي التحليلي بصورته المسحية، وجاء البحث الثاني للدكتور/ مُحَمَّد حسين مُحَمَّد سعد الدين الحسيني وعنوانه: "الذكاء الوجداني وعلاقته بجودة الحياة لدى عينة من طلبة وطالبات الجامعة" وتهدف الدراسة إلى الكشف عن الفروق بين عينة من طلبة وطالبات كلية الآداب– جامعة المنصورة في الذكاء الوجداني وجودة الحياة وانتهت الدراسة إلى وجود تلك الفروق لصالح الطالبات. وجاء أيضاً بحث الدكتور/ أيمن مُحَمَّد السيد وعنوانه "الفاعلية الذاتية وعلاقتها بالقدرة على مواجهة الضغوط النفسية".

وفي الدراسات الاجتماعية، يأتي بحث الدكتور/ مُحَمَّد محمود خضر وعنوانه: "استراتيجية التفاوض بين المجال السياسي والاجتماعي– دراسة تطبيقية من منظور عينة من الخبراء لحل أزمة سد النهضة الإثيوبي مع مصر". وتسعى الدراسة إلى وضع استراتيجية جديدة تقوم على التفاوض السياسي

والاجتماعي والدبلوماسي على المستويين الشعبي والثقافي بين البلدين واستندت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي.

أما الفلسفة فلها نصيب ببحث للدكتور/ مُحَمَّد أمين إبراهيم تحت عنوان: "الدين والمجال العام في فلسفة جون رولز"، وتهتم الدراسة بقضية الصراع على المجال العام وتحريره أو قمعه عند جون رولز وتشير فلسفته إلى وجود مبادئ عادلة مع الجميع سياسياً في المجال.

ويأتي البحث في الدراسات التاريخية وعنوانه: "معالم المنشآت الدينية والتعليمية في مدينة الخليل بفلسطين حتى نهاية القرن العاشر- دراسة تاريخية للباحث/ حسن عبد الله حسن مهنا والذي يسلط الضوء على مدينة الخليل بوجه عام من الوجهة الحضارية واستندت الدراسة على المنهجين التاريخي والاستقرائي.

وفي مجال الجغرافيا، نجد دراسة الدكتور/ مُحَمَّد صبحي إبراهيم وعنوانها: "رحلة العمل اليومية للعاملين بالتعليم العام قبل الجامعي في مركز الدلنجات (محافظة البحيرة) دراسة في جغرافية النقل"، الذي يهدف إلى تحليل أنماط حركة النقل اليومية للعاملين في الخدمات التعليمية بمركز الدلنجات واتبعت الدراسة المنهج الوصفي في جمع البيانات.

وتأتي الدراسة الإعلامية ببحث تحت عنوان: "النقد الاجتماعي السياسي في المسرح الإفريقي- مسرحيات الكاتب النيجيري وول سوسينكا نموذجاً" بالتطبيق على مسرحية "الموت وفارس الملك" للدكتور/ يوسف عبد الرحمن اسماعيل والذي يلقي الضوء على النقد الاجتماعي والسياسي في الدراما المسرحية في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى من خلال دراسة أدبية ونقدية لأعمال الكاتب النيجيري وول سوسينكا لاستنباط الوسائل الفنية والدرامية للكاتب.

وبعد هذا العرض الموجز لمحتوى العدد نتقدم بأسمى آيات الشكر للسادة محكميه وكذلك للسادة الباحثين.

نائب رئيس مجلس الإدارة

أ.د/ هناء زكريا

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

المحتويات

النقد الاجتماعي والسياسي في المسرح الإفريقي مسرحيات الكاتب النيجيري وول سوينكا نموذجاً

د/ يوسف عبد الرحمن اسماعيل السيد ١

الذكاء الوجداني وعلاقته بجودة الحياة لدى عينة من طلبة وطالبات الجامعة

د/ مُحَمَّد حسين مُحَمَّد سعد الدين ٤٥

معالم المنشآت الدينية والتعليمية في مدينة الخليل بفلسطين حتى نهاية القرن العشرين

الباحث/ حسن عبد الله حسن..... ١٠١

تفسير الكشاف نموذجاً لاستجابة المتلقين من قدامى المفسرين (في ضوء المكي والمدني)

الباحث/ طارق مصطفى سليمان ١٦٣

رحلة العمل اليومية للعاملين بالتعليم العام قبل الجامعي في مركز الدلنجات (محافظة البحيرة) دراسة في جغرافية النقل

د/ مُحَمَّد صبحي إبراهيم ١٩٩

اتجاهات الطالبات نحو برامج العمل التطوعي لدى جامعة الملك عبد العزيز بجدة

الباحثة/ أريج حامد اليوبي..... ٢٩٣

الفاعلية الذاتية وعلاقتها بالقدرة على مواجهة الضغوط النفسية لدى عينة من طلاب المرحلة الإعدادية

د/ أيمن مُحَمَّد السيد مُحَمَّد شحاتة ٣٣١

استراتيجية التفاوض بين المجال السياسي والاجتماعي، دراسة تطبيقية من منظور عينة من الخبراء لحل أزمة سد النهضة الأثيوبي مع مصر

د/ مُحَمَّد محمود خضر ٤٨٣

الدين والمجال العام في فلسفة جون رولز

أ.م.د/ مُحَمَّد أمين إبراهيم ٤٣٥

Le bonheur à travers “La première gorgée de bière et autres plaisirs minuscules”

Dr. Manal Zahran 1

La dualité culturelle à travers L’Interdite de Malika Mokeddem

Dr. Maha Ibrahim Salama 33

الدين والمجال العام في فلسفة جون رولز

إعداد

د/ محمد أمين إبراهيم

أستاذ مساعد فلسفة حديثة ومعاصرة

كلية الآداب- جامعة قناة السويس بالاسماعيلية

المقدمة

فى حالة وجود الدين، كيف يكون المجال الدينى قابلا للتحديد؟ هل هو تحديد سياسى أم غير ذلك؟ ما هى طبيعته؟ ما علاقته بالديانات (المعتقدات) اجمالا؟. هذه أسئلة فلسفية شغلت الفلاسفة المعاصرين أمثال يورجين هابرماس وروبرت نوزيك وتوماس ناجل وجون هيك.

ذلك أن الصراع على المجال العام وتحريره أو قمعه أحد القضايا الأساسية فى فلسفة السياسة. ويحاول الفاعلون فى المجتمعات (الأنظمة السياسية) الاستيلاء عليه سواء باسم الدين أم الأخلاق أم السياسة.

وتشير فحوى المجال العام الى فضاء المجتمع العام دون تجزئة أو اقصاء ولذلك يسمى بالحياة الجمعية أو النظام العام أحيانا.

والدراسة الحالية تهتم بمثل هذه القضايا عند أحد أبرز الفلاسفة المعاصرين وهو جون رولز، حيث أسهم فى النظرية السياسية فلسفيا وترك بصمة على الفكر المعاصر ولاسيما فى تنظيراته لليبرالية السياسية والعدالة والمساواة ودولة الرفاة.

وتحتل قضية المجال العام مكانا بارزا فى فلسفة رولز السياسية لدرجة أنه اعتبره ركيزة ضرورية لمجتمعات التنوع الثقافى والعرقى والمذهبى، فالمجال العام لديه ليس مجموعا لأفراد بل هو حدود الاتفاق المشترك خارج فقاعات المذاهب الشاملة، ولذلك هو اتفاق سياسى بالدرجة الأولى. والمشكلة أنه منطقيا وسياسيا لا يصح النظر الى المجال العام من خلال أية عقيدة تتضخم على حساب تداول قدراته وعموميتها. لأن الأخيرة لصالح أفراد المجتمع ومكوناته لا لصالح فئات بعينها. وما يسرى على الأفكار والأفعال العامة يسرى على الدين الذى هو- من خلال هذا المنطلق- ايمان خاص غير قابل للتعميم.

والمفارقة لا تختفى فجأة: أن المجال العام فضاء واحد، اذن كيف ينقسم على نفسه باسم الاعتقادات الدينية؟ وستحاول الدراسة أن تجيب على هذا الاستفهام فى مكانه وزمنه لاحقا.

بهذا الصدد هناك احتمالان أوليان من وجهة نظر رولز: إما أن يظل المجال العام متماسكا ومتاحا للجميع دون تفرقة. وإما تتناقض مكوناته لأجل الاستيلاء عليه.

فى الحقيقة يقبل جون رولز الاحتمال الأول اتساقا مع رؤيته الفلسفية القائمة على تأسيس المبادئ والقيم للنظام الليبرالى الحر والمفتوح واتساقا أيضا مع رؤيته السياسية التى تتفهم قيام أى مجال عام على حجج وفقاعات سياسية وليست لاهوتية.

من هنا فان الدراسة ستشير الى وجود مبادئ عادلة مع الجميع سياسيا فى أى مجال عام، وبالتالى هى متكافئة ولا تنحاز الى طبقة أجتماعية أو مذهب. ومن هنا فإن الدين– كما سيوضح رولز– قد يكون أحد معاول الهدم اذا تحول الى ايديولوجيا سياسية تحارب سواها وتمارس عنفا على المعارضين لتوجهاتها.

وهنا فإن الدين يضاد بتوظيفه السياسى طبيعة النظام السياسى (الليبرالى) الذى يعتبره مجرد سلعة رمزية من سلع المجتمع وطاقة لممارسة الآراء والمعتقدات.

بالتالى فإن ذلك لايمنع أن يقبل المجال العام فكرة الدين كإعتقاد خاص، يخص الأفراد لا الكيانات الكبرى كالدولة والمؤسسات. لأنه موضوع لإيمان شخصى فقط. اذن المجال العام مجال حيادى يدير تنوع المجتمع وقدراته الفكرية والسياسية لأجل بناء الدولة وممارسة الحرية.

اذن المشكلة هى: كيف يوجد الدين فى المجال العام دون ممارسة سلطة عنف أو ارهاب على الآخرين؟ ما هى الأسس القائم عليها المجال العام حتى لا يستبعد الديانات ولا تسمح للأخيرة أيضا أن تستبعده كمجال للكل؟.

تحديد المشكلة:

فى ظل الهجوم على الدين جاء موقف جون رولز بصدد المجال العام بعيدا عن المغالاة التى نادى بها أصحاب الاتجاهات المادية، منهم على سبيل المثال لا الحصر كارل ماركس والذى ذهب فى كتابه "نقد الاقتصاد السياسى" الى القول: "تعنى المادية تفسير ما يحدث فى العالم المادى من العالم المادى ذاته"[١]. وهذا يعنى أنه ليس وراء المادة الا المادة، وبالتالى فكل شئ يتحرك بحوافز مادية، ومن تطور علاقات الانتاج يخرج الفكر والفن والدين.

وفى هذا المعنى ذهب ستالين أيضا فى كتابه "المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية" الى القول: "الفكر هو نتاج الدماغ، والدماغ عضو التفكير، فلا يمكن فصل الفكر عن المادة دون الوقوع فى خطأ كبير"[٢]. وفى وصفه لمادية ماركس يقول: "تقول مادية ماركس الفلسفية، ان العالم بطبيعته مادى، وأن حوادث العالم المتعددة هى مظاهر مختلفة للمادة المتحركة، وأن العلاقات المتبادلة

بين الحوادث هى قوانيين تتبع قوانيين حركة المادة وهو- العالم- ليس بحاجة الى عقل كلى".[٣]

كما يؤكد هذا المعنى أنجلز فى كتابه " لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية " إذ يقول: " ان الوعى..... لا يمكنه أبدا أن يكون شيئا آخر غير الوجود المدرك، والحال أن وجود الناس هو العملية الفعلية لحياتهم..... ليس الوعى هو الذى يحدد الحياة بل الحياة هى التى تحدد الوعى.....ليس ادراك الناس هو الذى يحدد معيشتهم بل على العكس من ذلك معيشتهم الاجتماعية هى التى تعين ادراكهم"[٤]. وكما أكد ستالين على لسان لينين: "ان لوحة العالم هى لوحة تبين كيف تتحرك المادة، وكيف تفكر المادة".[٥]

لقد اتسع نطاق السخط والرفض، فأصبح احتجاجا علي كل شئ، أصبح ثورة علي الدين وتعاليمه، ثورة علي النظم الإجتماعية أيا كان نوعها، بل أصبح التجرؤ علي الله مودة من مودات العصر. حيث انتشر الفكر الأناركى، الفكر الفوضوى، رافضا المجتمع بأسره.

يعرف ماكس شتينر الأناركى بقوله:"الأناركى هو الذى يحرر نفسه من كل ماهو مقدس"[٦]. والأناركية بوجه عام تعني غياب السلطة والحكومة. فهاهو بيير جوزيف برودون مؤسس الأناركية يحلم باليوم الذى يحل فيه نكران الدولة محل الايمان بالسلطة والكتب السياسية[٧]. كما كان يرى أن الحكومة مسئولة عن الفوضى، وآمن بأن المجتمع بدون حكومة يمكن أن يستعيد النظام الطبيعى ويعيد خلق الانسجام الاجتماعى[٨]. أيضا يذهب تلميذه ميخائيل باكونيين الى القول:"لم ولن تملك الدولة أبدا أية أخلاق، أخلاقها وعدالتها مرتبطة بأهدافها..... ان الدولة ليست الإ نفيا للإنسانية"[٩].

انه بالفعل فكر فوضوي، متطرف ومغال فيه، يقول باكونيين عن الإله: "ان اندحار الإله ضرورة لإنتصار الجنس البشري"[١٠]. ان إبطال فكرة الإله سيكون فكره ضمنية لإنعتاق البروليتاريا. وعن الدين يقول: "ان ما سميناه بالعالم المادي- الفيزيائي والكيميائي- مازال يشكل الأساس الذي يحدد تصورنا الديني، الفلسفي، السياسي، والإجتماعي".[١١]

أيضا ما ذهب اليه برودون من اعلان ثورة على الدين، فبدأ بالسخرية من عقائده، وتعاليمه ورجاله، وأكد علي أن الدين لم يعد له مكانة أو دور في المجتمع البشري. وفي رسالة بعث بها إلي ماركس: دعونا لا نكون زعماء الدين الجديد، حتي ولو كان هذا الدين، دين المنطق والعقل".[١٢]

بالنظر إلي كم الرؤى التي تهاجم الدين، الأخلاق، السلطة فى المجال العام، نجد أنها كثيرة ولا يمكن حصرها، بل أصبحت تلك الموضوعات هي مودة العصر، علي سبيل المثال لا الحصر، ظهور كتاب "الإله ليس عظيما" لـ كريستوفر هيتشنر، "وهم الإله" لمؤلفه ريتشارد دوكنز، وكتاب "نهاية الايمان" لمؤلفه سام هاريس، هذه الكتابات وغيرها تشكل ثورة، ثورة ضد الدين، ضد الأخلاق، ضد الحريات، ضد مفهوم الدولة، ثورة أكبر من الثورة التي ظهرت في عصر النهضة، ثورة تحطم كل العقائد والتي كانت يوما ما الحصن الحصين للكنيسة.

إلا ان الفكر الغربي وكما علمتنا الفلسفة دائما فكر يسائل ذاته، يفضحها، يفككها، فكل المسائل تخضع للمساءلة. لذا نجد ظهور كتابات تناهض هذه الفوضوية على اختلاف أشكالها وألوانها، علي سبيل المثال، نجد بيتر هيتشنر في كتابه "ثورة ضد الإله"، يوضح كيف يقود الإلحاد إلي الايمان، وقد صدر هذا الكتاب ردا علي الكتاب الذي نشره أخوه كريستوفر هيتشنر، والذى يحمل عنوان " الاله ليس عظيما".

أيضا علي المستوي الفلسفي، نجد أن فلاسفة كثيرين تصدوا لهذه القضية، منهم على سبيل المثال لا الحصر، روبرت نوزيك الذى خصص أحد أهم مؤلفاته "الفوضى، الدولة، واليوتوبيا". وعالج فى هذا المؤلف مشروعية الدولة من منظور الأخلاق. يقول نوزيك: " مع أن مجال الفلسفة الأخلاقية له مدى غير محدد، الا أنه يحدد المشكلات التى يمكن معالجتها من الناحية السياسية"[١٣]. وهذا يعنى أن الأخلاق هى من تضع الحدود للسياسة. لكن عملية الربط بين \الأخلاق والسياسة، هو أمر رفضه جون رولز، حيث فصل بين المجال العام كمفهوم سياسى وبين أى من العقائد الشاملة ومنها: الدين، الأخلاق والفلسفة. يقول رولز:" على المفهوم السياسى أن يكون عمليا ومندرجا فى فن الممكن، وهذا يتعارض مع المفهوم الأخلاقى الذى هو ليس مفهوما سياسيا".[١٤]

الربط بين الأخلاق والسياسة، بين الدين والسياسة حسب وجهة نظر رولز يكون له تأثير سلبى، فيحول الوضع الى سلطة قمع. يقول رولز:" العدالة كإنصاف ليست فلسفة أخلاقية تطبيقية وليست معاييرها نتيجة لتطبيق عقيدة دينية أو فلسفية"[١٥]. كما يذهب الى القول:"القيم السياسية ليست عقائد أخلاقية، فالعقائد الأخلاقية هى على مستوى الدين أو الفلسفة الأولى. أما القيم السياسية الليبرالية وتتحدد على العكس من ذلك، من خلال تصورات سياسية للعدالة، وتقع

فى خانة ما هو سياسى"[١٦]. بالتالى، يؤكد رولز على أن القيم السياسية تنشأ بفضل صفات خاصة معينة للعلاقة السياسية، والتى تختلف عن العلاقات الأخرى.[١٧]

من ثم نجد أن العلاقات السياسية عند رولز تقوم على ركيزتين: الأولى، هى علاقة بين أشخاص موجودين، يشكلون بنية المجتمع. الثانية، القيم السياسية، وإذ تجعل من السلطة السياسية سلطة قمعية مدعومة بآلية الدولة لتثبيت قوانينها. وعلى ذلك، فالسلطة السياسية فى النظام الدستورى هى سلطة مواطنين متساويين باعتبارهم جسما واحدا.[١٨]

كما يؤكد على اختلاف وتمايز الميدان السياسى عن غيره من الميادين الأخرى، فيسوق لنا مثالا يقول:" يختلف الميدان السياسى عن ميدان الجمعيات، فالجمعيات مجال ارادى، بينما الميدان السياسى ليس إراديا، كما أنه يختلف عن الميدان الأسرى والميدان الشخصى فكلاهما يعج بعواطف المحبة، تلك العواطف لا تدخل فى المجال السياسى".[١٩]

تحديد المنهج:

ان ما يهدف اليه رولز منهجيا هو التشديد فى الاختلاف بين المفهوم السياسى للعدالة وبين المفاهيم التى تقوم على عقائد شمولية، دينية، أخلاقية، فلسفية. فالمفهوم السياسى للعدالة ليس عاما ولا شاملا، حتى يكون قابلا للتطور. يضرب رولز مثالا يؤكد على هذا المعنى، يقول:" ما حدث بين الكاثوليك والبروتستانت فى القرن السادس عشر، كلاهما فى ذلك الزمن، أعتقد أن من واجب الحاكم أن يدعم الدين الحقيقى ويقمع انتشار الهرطقات والعقائد الزائفة، وفى هذه الحالة يكون القبول بمبدأ التسامح تسوية مؤقته، واذا سادت أى عقيدة فلن يبقى هناك أتباع لمبدأ التسامح، فماهو جوهرى للمفهوم السياسى للعدالة، أن يؤكد المواطنون هذا المفهوم السياسى بغض النظر عن عقائدهم الشاملة"[٢٠]. هذه النقطة تمثل فارقا مهما بين جون رولز ومعظم السابقين والمعاصرين له.

لهذا نجد رولز ينتقد مذهب كلا من كانط ومل، حيث يمثلان مذهبان شموليان[٢١]. بمعنى أن العدالة كانت عندهم جزء من فلسفة أخلاق شاملة لكل شئ، وهذا الربط بين مفهوم العدالة وفلسفة الأخلاق هو ما انتقده رولز منذ البداية. وأكد على عملية الفصل بين المجال العام/ المفهوم السياسى للعدالة وبين العقائد الشاملة.

من ثم، فهذا الموقف له دلالات متعددة أهمها:

١- التأكيد على حرية الاعتقاد.

٢- لم يهمش رولز دور الدين، بل أقر بأن تلك العقائد الشاملة لها دورها وأهميتها فى استقرار المجتمعات.

وبالتالى يؤكد على أهمية الدور الذى تلعبة العقائد الشاملة. يقول: " تنوع العقائد الدينية فى المجتمعات الحديثة ليس مجرد حالة تاريخية سرعان ما تزول، بل هى ملمح دائم للثقافة الديموقراطية العامة"(٢٢). كما يؤكد بين الحين والآخر على أن المذهب الليبرالى لا يقبل ولا يرفض أى عقيدة شاملة دينية كانت أم أخلاقية أم فلسفية، فيعطى لهذه العقائد حقها فى البحث عن الصدق(٢٣). أى يتيح كافة الفرص أمام جميع التيارات والمذاهب فى الاطار السياسى

هذا ما دفعنا الى القول بأن رولز لم ينظر الى الدين على أنه عقبة، بل ينظر اليه باعتباره أحد دعائم الاستقرار فى المجتمعات الحديثة. وما يؤكد النظر هذه ما ذهب اليه، يقول رولز: "أن الليبرالية السياسية لا تهمل الأمور الروحية، ولا تقلل أهميتها، لكن على العكس من ذلك، ونظرا لأهميتها تتركها لحرية كل فرد فى اتخاذ قراره، وهذا لا يعنى خصصة الدين، بل عدم تسيس الدين"(٢٤). ويستطرد فيقول: "وأعنى بالتسييس إفساد الدين والتقليل من شأنه، من أجل مآرب أيديولوجية"(٢٥).

بناء على ذلك، أوضح بأنه لا يوجد تعارض بين المجتمعات الديموقراطية والعقائد الشاملة، يقول: "المذاهب الشاملة المعقولة لا ترفض أساسيات المجتمع الديموقراطى"(٢٦). ويؤكد على ذلك فيقول: " ان دستورا يحمى الحريات الدينية يحترمه الجميع"(٢٧). وحول هذا المعنى يقول فى كتاب آخر له:" أما الأهم بالنسبة الينا، وبعد أن صار ينظر الى العدالة كانصاف على أنها مفهوم سياسى، هو أنه على الأطراف أن تفكر، أيضا فيما اذا كانت المبادئ المتبناه، والمفهوم الذى تنتمى اليه، يمكن أن يكسبا دعم العقائد الشاملة المعقولة والمتنوعة، التى لا محيد عن وجودها فى مجتمع ديموقراطى حسن التنظيم. ونحن عند هذه النقطة نقدم فكرة الاجماع المشترك (أى الاجماع الذى يصادق فيه على المفهوم السياسى نفسه من قبل العقائد الشمولية المعقولة والمتعارضة".(٢٨)

كما ذهب فى كتابه" قانون الشعوب" الى هذا المعنى فقال: المذاهب الشاملة المعقولة، دينية كانت أم غير دينية، يجوز لها أن تشارك فى النقاش السياسى فى المجتمع فى أى وقت، شريطة

أن تقدم خلال هذا النقاش أسبابا سياسية، وليس أسبابا تعتمد فى صحتها على تلك المذاهب ذاتها.[٢٩]

أيضا ما ذهب اليه بالقول:" يمكن أن يكون المفهوم السياسى جزءا من نظرية شمولية أو مساعدا لها أو يمكن المصادقة عليه لامكانية اشتقاقه من عقيدة شمولية كاملة الصياغة. والأمر متروك للمواطنين لكى يقرروا وبصورة فردية نوع العلاقة بين المفهوم السياسى ونظرتهم الأكثر شمولية".[٣٠]

يتحدث رولز هنا حول تأكيد أى مفهوم سياسى شريطة أن يكون من جنس المجال العام، أى يخضع لشروط تنوعه والاتفاق حوله. بناء على ذلك، جاءت قرائتنا لفلسفة جون رولز السياسية بوصفها وسيلة للوصول الى ما أسماه بالاجماع المتشابك الذى يضمن له حرية الاعتقاد فى اطار فكر ليبرالى دستورى ديموقراطى معقول. وما يؤكد وجهة نظرنا ما ذهب اليه رولز بأن: "المبادئ العامة للعدالة السياسية يجب أن تكون هدفنا"[٣١]. وهذا يعنى أن أى مجتمع حسن التنظيم يقوم على شروط منصفة يستطيع أشخاص أحرار ومتساوون قبولها وتأكيدها والمصادقة عليها. يقول أيضا، المسائل العامة يتعين أن يتوافق الجميع حولها.[٣٢]

يقول رولز:"العدالة كانصاف تهدف الى استبعاد النزاعات الجدلية الدينية والفلسفية التقليدية"[٣٣]. أيضا ذهب فى كتابه" قانون الشعوب الى القول: "عندما تتحدث الليبرالية السياسية عن الاجماع المعقول للفرقاء أصحاب المذاهب الشاملة، يعنى أن جميع هذه المذاهب سواء الدينية أم غير الدينية تؤيد تصورا سياسيا للعدالة، يكفل قيام مجتمع ديموقراطى دستورى تتفق مبادئه والمثل العليا، ومستوياته مع معيار المعاملة بالمثل[٣٤]. كما يتجلى هدفه واضحا فى قوله: "الطريق الوحيد المنصف الذى يضمن لهم الحرية الدينية، ويتفق فى الوقت نفسه مع الحريات المتساوية للمواطنين الآخرين الأحرار والمتساويين هو تأييد نظام ديموقراطى دستورى".[٣٥]

اذن، يجعل جون رولز من النظام الدستورى القاعدة المنظمة للتنافس بين العقائد المختلفة. تلك القاعدة تقوم على ركيزتين أساسيتين: حرية الضمير ومبادئ التسامح. من ثم نجده يفرق بين مسألة الاعتقاد والمجال العام، يقول: رولز:"الفرد حر فى اعتقاده الا أن هذا الفرد أيا كان اعتقاده، يجب أن يلتزم فى نقاشه العام وتبريراته الى أسباب سياسية لا عرقية"[٣٦]. ويؤكد هذا المعنى فيقول:" قانون الشعوب ليس عرقيا"[٣٧]. معنى ذلك أن المبررات السياسية هى الأهم فى بناء أى

اعتقاد عام يدور بين الأشخاص. هنا يشدد جون رولز على نقطة مهمة وهى: لايجب أن يكون هناك أى تعارض بين المجال العام وبين الدين أو الأخلاق أو الفلسفة. يقول رولز:" على الدولة ألا تقحم نفسها بأى نوع من العقائد، سواء كانت عقائد فلسفية أم أخلاقية أم دينية"(٣٨). ويوضح فيقول:" هذه المسائل ليست ببساطة ضمن اختصاصها، كما هو معروف من خلال دستور عادل".(٣٩)

فالدولة أو الحكومة عليها أن تنظم سعى الأفراد لمصالحهم الأخلاقية والدينية طبقا لمبادئ يتفق عليها المواطنون أنفسهم، تضمن لهم المساواة من خلال ممارسة تتصرف الحكومة كوكيل عن المواطنين، وتلبى مجموع الاحتياجات المطلوبة لتصورهم العام عن العدالة.

بناء على ذلك يجب ان نوضح ما المقصود بالمجال العام عند جون رولز؟، كيف ينشأ؟ ما هى الأسس التى تقوم عليها ؟، هل تعد فكرة المجال العام فكرة سياسية خالصة أى ليس لها علاقة بالأخلاق أو الدين أم أنها ترتكز على الأخلاق؟ هل هى مجرد فكرة يوتوبية لا يمكن أن تتحقق على أرض الواقع؟ وما علاقة تلك الفكرة بموقفه من العقائد الشاملة؟.

المجال العام:

تلعب فكرة المجال العام عند رولز دورا مركزيا فى فلسفته بوجه عام، حيث نجده منذ البداية يؤكد على حاجتنا لتلك الفكرة، يقول:" يدرك المواطنون فى مجتمع ديموقراطى ليبرالى أنهم لا يستطيعون أن يصلوا الى اتفاق أو حتى أن يقتربوا من تفاهم متبادل على أساس المذاهب الشاملة المتعارضة لكل منهم، وهكذا عندما يناقش المواطنون مسائل سياسية جوهرية لا يلجأون الى تلك المذاهب ولكن الى مجموعة من التصورات السياسية عن الحق والعدل. وهكذا يتوجهون فى خطابهم الى فكرة ماهو معقول سياسيا.....أى الى شأن عام للسياسات التى تؤيدها مذاهب دينية أو غير دينية".(٤٠)

اذن المجال العام مجموعة من القيم والتصورات السياسية التى تشكل نظاما ديموقراطيا دستوريا، والتى تحكم العلاقات السياسية التى ينبغى أن نقيمها فيما بيننا بوصفنا مواطنين(٤١). بالتالى أمكن القول إن فكرة المجال العام تعد جوهر فلسفة رولز السياسية، حيث تنطوى على عدة مسائل على قدر كبير من الأهمية، منها:

١- الاحترام المتبادل بين المواطنيين ومعرفة عقائدهم الشاملة والمتعارضة وتغليب مبدأ الحوار

فيما بينهم، باعتبارهم أحرارا ومتساوين.

٢- تنطوى على علاقة بين المجال العام ومفهوم رولز عن المجتمع حسن التنظيم، حيث أن هذا المجتمع حسن التنظيم لا يكتفى بالعمل لخير المواطنيين، بل يفعل ذلك بالموائمة مع تصور عام للعدالة السياسية. وعلى ذلك، نجد سمات المجتمع حسن التنظيم، كما أقرها رولز فى كتابه نظرية العدالة هى: أ- يقبل كل مواطن فى هذا المجتمع بمبادئ العدالة السياسية. ب- أن تلبى المؤسسات الاجتماعية داخل هذا المجتمع شروط ومبادئ تلك العدالة.(٤٢)

٣- مبادئ المجال العام لا تقوم على ماهو عقلانى، بل على ماهو معقول وعقلانى. لأنه لايمكن الوصول الى ماهو عام بالاعتماد فقط على ما هو عقلى. رولز بتفرقته المميزة هذه، ينأى بنفسه عن المذهب النفعى، كما أنه لا يقلل من المذهب النفعى بل يضع له حدودا، ينتقده لأن أصحاب المذهب النفعى لايدركون أن المواطنيين بينهم فوارقا.(٤٣)

٤- فكرة المجال العام لايمكن لها الظهور، الا من خلال الاقرار بأن هناك فوراق بين المواطنون. فكرة الفوارق نفسها تستدعى فكرة المجال العام، من حيث أن تكون هناك أسباب لالتماس مبادئ يأيدونها ويصادقون عليها.

٥- تطرح فكرة المجال العام مسألة التعددية الدينية وامكانية معالجتها.

هذا المجال العام يكون عاما اذا توفرت فيه ثلاث سمات، هى كما أوضحها رولز:(٤٤)

١- أن يكون المجال العام عاما من حيث هو مجال مواطنيين أحرار ومتساوين.=

٢- أن يكون موضوعه الخير العام فيما يتعلق بالمسائل الأساسية للعدالة السياسية. ٣- أن تكون طبيعة اهتماماته عامة.

والسمات الثلاث تحقق هذا الاتفاق العام الذى يستحيل اختزاله الى أهداف خاصة ولا يمكن استعماله لأجل سلطة مطلقة أو ما يحل مكانها.

لكن، لكى نصل الى ما هو عام يضع رولز شرطا ضمنيا وهو التزام كل مواطن بمبادئ العدالة يستند الى أسباب حيث يلتزم بها ويؤكدها، كما يعرف تمام المعرفة أن المواطنيين الآخريين يعرفونها ويؤكدونها أيضا. هذا الشرط الضمنى يحمل فى طياته آليات التوافق وكيفية الوصول الى الاجماع المشترك. وفى هذا المعنى يقول رولز:" احدى الأهداف المرجوة لأى تصور للعدالة أن يأتى منطوقه معبرا عن احترام متبادل بين المواطنيين بعضهم البعض".(٤٥)

مع أن فكرة المجال العام عند رولز تتشكل من تصورات سياسية عامة، الا أنها تمتلك بنية محددة. يقول رولز:" فكرة المجال العام لها خمس جوانب أساسية لا يمكن الاستغناء عن احداها وهى:(٤٦)

١- المسائل السياسية الجوهرية التى تنطبق عليها فكرة المجال العام.

٢- الأشخاص الذين تنطبق عليهم الفكرة.

٣- مضمون فكرة المجال العام كمجموعة من التصورات السياسية المعقولة عن العدالة.

٤- تطبيق هذه التصورات السياسية المعقولة فى المناقشات حول معايير القهر التى يستند اليها التشريع القانونى لدى شعب ديموقراطى.

٥- اطمئنان المواطنيين الى تلك المبادئ المستمدة من تصوراتهم عن العدالة تستوفى معيار المعاملة بالمثل.

الا أنه من زاوية أخرى، أكد على وجود ما أسماه المثل الأعلى للمجال العام، والذى يختلف عن فكرة المجال العام باعتباره محدد بخمس خصائص، ويتحقق هذا المثل الأعلى عندما يقوم القضاة والمشرعون وغيرهم من المسؤولين الحكوميين، وكذلك المرشحون لتولى المناصب العامة، انطلاقا من فكرة المجال العام، ويشرحون للمواطنيين الأخرين ما لديهم من أسباب لمساندة المواقف السياسية وفقا للتصور السياسى للعدالة، والذى يعتبرونه الاكثر معقولية.(٤٧)

اذن هذا المجال العام هو ما يتيح الاتفاق والتواصل بين المواطنيين ذوى الاعتقادات المتباينة، وبالتالى، فالتوافق أو الاجماع المشترك يتطلب الاعتراف بحقيقة التعددية. هذه التعددية يجب أن تكون متفقة مع تعدد المذاهب الشاملة سواء دينية أم علمانية.(٤٨)

ان النقطة المهمة التى يؤكد عليها رولز أن فكرة المجال العام لاتنتقد أو تهاجم أى من المذاهب الشاملة بناء على شرعية القانون(٤٩). وبالتالى، ففكرة المجال العام تتعلق بالطريقة التى تفهم بها العلاقة السياسية أو المواطنة الديموقراطية، بحيث تسمح للمواطنيين ذوى الاعتقادات المختلفة بالعيش معا. وهذا ما أطلق عليه جون رولز اليوتوبيا الواقعية، والتى تسمح بتحقيق التوافق مع عالمنا الاجتماعى بأن تبين لنا الديموقراطية الدستورية أن الأمر ممكن(٥٠). والمقصود باليوتوبيا هى التعايش الحر بين أناس اتفقوا على ذلك وسمحوا بالتنوع والانفتاح الى أقصى درجة.

اذن، طالما أن فكرة المجال العام ترتبط بكيفية ممارسة التصورات السياسية المعقولة داخل

المجتمع فهى ليست فكرة يوتوبية خيالية. بل على الأكثر من ذلك، جعل من التصورات السياسية لمفهوم العدالة الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية(٥١). ويؤكد على هذا المعنى فيقول:" ان من الممكن للعدالة فى ظل ظروف اجتماعية معينة أن تكون جزءا من خير البشر، ولابد لها، بالفعل من أن تكون، اذا كان أى مشروع اجتماعى عادل قابلا للتطبيق العملى.(٥٢)

لذا أمكن القول، وبناء على ما سبق، أن مضمون المجال العام يصدر عن مجموعة مترابطة من التصورات الأساسية عن العدالة وليس عن تصور واحد، وهذا يؤكد على معنى آخر عميق يهدف رولز الى ابرازه وهو أن تلك التصورات السياسية لا تسعى الى تحديد ثابت ونهائى لفكرة المجال العام.(٥٣)

بهذا المعنى يجعل رولز من فكرة المجال العام تختلف اختلافا بينا عن أية فكرة فى العقائد الشاملة من حيث أن فكرة المجال العام تقبل فى جوهرها عملية تطور، نستطيع أن نحصل من خلالها على تسوية تؤدى الى الاستقرار، وهذا على العكس من جوهر أى فكرة من أفكار العقائد الشاملة والتى يجب أن نقبلها دون أدنى مناقشة، فهى أشبه بمجموعة كبيرة من المونادات التى يجب علينا استخدامها دون أن ندرك محتواها. وبالتالى أمكن القول بأن القيم السياسية المتضمنة فى المجال العام تختلف عن القيم الاخرى فى كونها تتحقق فى مؤسسات سياسية وتعطى الطابع المميز لهذه المؤسسات.

بناء على ذلك، فالتصورات السياسية المعقولة هى التى تحدد مضمون المجال العام، هذه التصورات الأساسية التى تشكل مضمون المجال العام يجب وكما أوضح رولز أن تكون تصورات متكاملة(٥٤). وهذا يعنى أن كل تصور سياسى- من واقع المجال العام- يجب أن يكون معبرا عن مبادئ ومعايير ومثل عليا جنبا الى جنب مع الخطوط الاجمالية التى نسترشد بها، بحيث نضع القيم التى يحددها هذا التصور فى ترتيبها المناسب. وما يؤكده رولز هو ترتيب القيم على ضوء بنيتها وسماتها فى اطار التصور السياسى ذاته، وليس وفقا للطريقة التى يوجد بها داخل المذاهب الشاملة للمواطنيين.

اذن وبناء على وجهة نظر رولز، لا يجوز ترتيب القيم السياسية فى النظر اليها كقيم منفصلة. ولهذا نجد رولز يذهب الى القول بأن مجموعة التصورات السياسية- المجال العام-"... ليست عرائس يتم تحريكها من خلف الستار بواسطة مذاهب شاملة"(٥٥). وهذا التاكيد هنا من

قبل رولز على أهمية الدور الذى يلعبه مفهوم المجال العام يأتى من كون المواطنيين الذين يعيشون فى مجتمع ديموقراطى ليبرالى يدركون أنهم لن يستطيعوا أن يصلوا الى أى اتفاق على أساس مذاهبهم الشاملة، بل من خلال تلك المجموعة من التصورات السياسية لمفهوم العدالة أو ان شئت قلت الانخراط فى تعاون مشترك وتفاعل ذى طابع عام. بالتالى أمكن القول بأن فكرة الشأن العام تشتبك وتتشارك مع أصعب المشكلات التى تواجه المجتمع، ومنها مشكلة التعددية الدينية.

من ثم فان مفهوم المجال العام، فكرة جوهرية فى فلسفة رولز، فكرة لا يمكن بأى حال من الأحوال وصفها بأنها فكرة يوتوبية خيالية كما ورد سلفا، بل فكرة تعالج هموم العصر الذى نعيشه من انقسامات، تهدف الى الاستقرار، الى اجماع الفرقاء المختلفين فى المذاهب والعقائد. ويؤكد رولز على هذا المعنى فيقول:" دور المجال العام أن يؤدى الى تهدئة الخلافات، وتشجيع الاستقرار الاجتماعى"(٥٦). بالتالى ترتبط الأفكار السابقة ارتباط شديد بمشكلة التعددية.

التعددية الدينية:

لقد جعل رولز من مسألة التعددية أمرا واقعا، سمة من سمات المجتمعات الحديثة، سمة من سمات الديموقراطية الليبرالية، يقول رولز:"حقيقة أن تعددية مذاهب شاملة معقولة ومتعارضة سواء دينية أم غير دينية (علمانية)، هى النتيجة الطبيعية لثقافة المؤسسات الحرة فى الديموقراطية السياسية".(٥٧)

عن حقيقة التعددية، يذهب رولز الى القول:" اننا نسعى الى وضع تصور سياسى للعدالة فى مجتمع ديموقراطى، ينظر اليه كنظام للتعاون الحر بين مواطنيين أحرار ومتساويين يقبلون بمحض ارادتهم المبادئ العامة المسلم بها للعدالة، والتى تحدد الشروط المنصفة للتعاون، الا أن المجتمع الذى نعنيه، مجتمع يوجد فيه تنوع من المذاهب الشاملة المعقولة.....هذه هى حقيقة التعددية المعقولة".(٥٨)

هكذا يتضح لنا مدى الروابط بين المجال العام ومسألة التعددية الدينية، من حيث أن المجال العام يكون قادرا على كسب تأييد مواطنيين يعتنقون مذاهب شاملة متعارضة ومختلفة الا أنها معقولة. ان الايمان بمسألة التعددية عند رولز أمر مسلم به فى المجتمعات الحديثة، وقد جاء هذا الايمان واضحا عنده نتيجة لايمانه بأنه لايمكن بلوغ الوحدة الدينية أو الفلسفية أو الأخلاقية. يقول رولز:" الوحدة الدينية أو الفلسفية أو الأخلاقية ليست ممكنة، وكذلك ليست شرطا ضروريا للوحدة

الاجتماعية، وطالما أن الاستقرار الاجتماعى ليس وضعا مؤقتا، فلابد له من جذور كامنة فى تصور سياسى معقول يؤيده اجماع الفرقاء بين المذاهب الشاملة"[٥٩]. ويؤكد هذا المعنى فى موضع آخر، يقول:" الوحدة فى مجتمع معقول لا تتطلب وحدة دينية"[٦٠]. لأن شروط النظام الاجتماعى الحر تتطلب مجالا عاما يستوعبها ويحققها بينما الوحدة الدينية تلغى مثل هذه الشروط لصالح معتقد واحد أو شامل.

تحت هذا العنوان نتسائل: ما هو الدور الذى يمكن لأى عقيدة شمولية معقولة أن تؤديه فى ضوء فكرة المجال العام عند رولز؟. نجد أن رولز يذهب الى تأكيد أن جوهر المجال العام ينبع من التصورات السياسية لمفهوم العدالة، وبالتالى على المجال العام أن يأخذ أحد تلك التصورات والتى تمكننا من تقديم عقيدتنا الدينية أو اللادينية وربطها بأى حوار سياسى فى أى وقت، ومن ثم فالمجال السابق يقدم أسباب عامة داعمة للمبادئ والقيم التى يقال ان عقيدتنا الشمولية تؤيدها.

لكن ما هى تلك القيم أو التصورات السياسية عند رولز؟ يذهب رولز الى التأكيد على أنها ليست قيما تشكل جزءا من عقائد شاملة ومعقولة دون الأخرى[٦١]. فيؤكد على أن القيم السياسية تشتمل على أفكار عدالة جوهرية بما فيها من حقوق وحريات. وبالتالى فالليبرالية السياسية لا تحاول اذا تحميد المجال العام مرة والى الأبد فى احدى التصورات السياسية المعقولة للعدالة[٦٢]. على ذلك ينتهى رولز الى أن المجال العام نسخة من الليبرالية أكثر شمولا[٦٣]. القيم السياسية ليست عقائد أخلاقية مهما كانت فى متناول الحس المشترك، فالعقائد الأخلاقية هى على مستوى الدين أو الفلسفة الأولى، أما المبادئ والقيم السياسية الليبرالية فتتحدد على العكس من ذلك.[٦٤]

يستشهد رولز بما ذهب اليه الكاردينال جوزيف برناردين يقول: فكرة المجال العام التى يقدمها الكاردينال تشتمل على القيم السياسية الثلاث: السلم العام، الحماية الأساسية لحقوق الانسان، ومعايير السلوك الأخلاقى المقبولة على نحو مشترك فى مجتمع القانون. كما أن الكاردينال يجيز عدم ترجمة جميع الضرورات الأخلاقية الى أنظمة حظر مدنية، ويرى أن من الجوهرى بالنسبة الى النظام السياسى والاجتماعى أن يتولى حماية البشرية، وحقوق الانسان..... ولست هنا، بطبيعة الحال، بصدد تقويم خطابه، وإنما أقول، إنه تصب بوضوح فى أحد تصورات المجال العام. أما ان كانت هذه الحجة معقولة ام لا، أو أكثر اتصافا بالمعقولية من خطابات أخرى. وكما هو الحال

مع أى صيغ من صيغ المحاكمة فى المجال العام، يمكن أن تكون تلك المحاكمات مضللة أو خاطئة.(٦٥)

ما يريد رولز قوله هنا، أن من شأن خطاب معين، أن يقنع المجال العام من دون أن يكون صحيحا، وما يؤكده من أن كون وجود عقائد غير ليبرالية- عقائد دينية- فلسفية- أخلاقية- الا أنها فى الوقت معقولة، وقابلة للتعبير عنها فى المجال العام.

من ثم أمكن القول: أن جون رولز وجه أفكاره نحو تأسيس المجال العام لخدمة أو حل مشكلة التعددية الدينية فى المجتمعات الانسانة. اذن ما يهدف اليه رولز من مسألة التعددية هو توافق كل من تلك الآراء الشاملة مع تصور سياسى يتيح لها الاستقرار والتعايش. من ثم، نراه يحدد طبيعة تلك المشكلة فى التساؤلات الآتية: كيف يمكن لأصحاب مذاهب دينية أن يعتقدوا فى الوقت نفسه تصورا سياسيا معقولا ؟. هل يمكن لتلك المذاهب الدينية أن تظل متفقة مع تصور سياسى ليبرالى؟. كيف يمكن لمواطنين يتمسكون بمعتقدات دينية أن ينتموا الى مجتمع ديموقراطى يأخذ بقيم ومثل عليا سياسية فى جوهرها، انتماء حقيقى وليس مجرد إذعان لتوازن القوى السياسية والاجتماعية؟ كيف يكون من الممكن لذوى الايمان الدينى أو العلمانيين أن يؤيدوا نظاما دستوريا حتى ولو أن مبادئهم الشاملة يمكن ألا تزدهر فى ظل هذا النظام، بل يمكن أن تتدهور؟.(٦٦)

هكذا فإن معالجة مسألة التعددية الدينية والوصول الى نوع من الاستقرار، الى صيغة من التوافق، الى الاجماع المشترك فى المجتمعات هو الهدف من فلسفة رولز السياسية. من ثم، نراه يتسائل فى بداية كتابه "نظرية العدالة": هل من الممكن وجود مجتمع عادل ومستقر لمواطنيين أحرار ومتساوين مع اختلافاتهم العميقة فى العقائد الشاملة، سواء كانت عقائد دينية أم فلسفية أم أخلاقية؟.(٦٧)

على ذلك، نجد رولز يحدد مجموعة من الشروط تجعل من المجتمع (مجتمعا ديموقراطيا عادلا ومستقرا)، وهى:

١- أن يمتلك هذا المجتمع تصورا سياسيا للعدالة، هذا التصور يكون قائما بذاته بمعنى أنه منفصل عن التصورات الميتافيزيقية، المعرفية، والأخلاقية. لهذا ذهب رولز فى بداية كتابه" العدالة كانصاف" الى تعريف العدالة بوصفها تصورا سياسيا، من خلاله يتفق المختلفون فى عقائدهم، ويكونوا قادرين على التوافق. وبالتالى فهذا التصور السياسى هو المسئول

عن تنظيم هذا المجتمع الليبرالى بالاستناد الى نظام ديموقراطى دستورى.

٢- استقلال هذا التصور السياسى عن مجموعة العقائد الشاملة والمعقولة تستدعى فكرة الاجماع المتشابك. من ثم نجد رولز يبحث عن تصور للعدالة يكون قادرا على استيعاب شتى العقائد الشاملة والمعقولة، ليكون استدعاء فكرة الاجماع المشترك لتفسير قدرة التصور السياسى للعدالة على أن يكون مستقرا فى مواجهة التعددية المعقولة، والتى هى سمة المجتمعات الحديثة. من ثم، فلابد للعقائد الشاملة المختلفة والمعقولة من أن تكون قادرة على قبول التصور السياسى. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، عليها أن تدمج هذا التصور فى بوتقة قيمها ومبادئها. يترتب على ذلك أن يكون هناك اجماع مشترك حول التصور السياسى لمفهوم العدالة، وسيكون هذا التصور مستقرا.

٣- هذا الاجماع ينشئ مجالا عاما للتبرير. يقول رولز:" لا تكون ممارستنا للسلطة السياسية سليمة الا اذا مورست وفقا لدستور من شأن جميع المواطنيين بوصفهم أحرارا ومتساوين، أن يتوقع منهم على نحو معقول أن يبادروا- كما هو متوقع منهم على نحو معقول- الى تأييد أساسياته فى ضوء المجال العام.(٦٨)

بالتالى، يتحدد المجال العام عند رولز بالاستناد الى وجود مؤسسات ديموقراطية، ويقوم على قيم التسامح مع شتى العقائد الشاملة والمعقولة، بمعنى أن تسن القوانين وفقا لدستور تكون أساسياته مقبولة لدى المجال العام. كما تكون تلك القوانيين قابلة للتدعيم بقيم المجال العام. نستنتج من ذلك، أن فكرة المجال العام لا تستبعد العقائد الشاملة أو تدعو الى دين جديد، أو علمانية معينة. وفى هذا المعنى يقول رولز:" من المهم للغاية أن أذكر أن قانون الشعوب لا يتطلب من المجتمعات السمحة أن تتخلى عن مؤسساتها الدينية أو تعدل منها، وتأخذ بمؤسسات ليبرالية".(٦٩)

أضف الى ذلك أن فكرة المجال العام لا يستبعد التعددية المعقولة، بل يجعل منها سمة للمجتمعات الحديثة، ان ما استبعدته فكرة المجال العام فكرة التعددية "غير المعقولة". ان ما استبعدته فكرة المجال العام أن تكون الأفكار الدينية أو الأفكار الأخلاقية لخدمة اتجاه دينى على آخر أو اتجاه علمانى على آخر أو ايديولوجية ما، على أخرى.

وبناء على ذلك كان رولز فى مواجهة صريحة مع نفسه، مع الاشكالية العميقة التى تفتك بمجتمعاتنا الحديثة اليوم- مشكلة التعددية الدينية-، فى مواجهة صريحة مع كل أشكال الفوضى

والاضطهاد الديني، فى مواجهة صريحة مع كل ايديولوجية تجعل من نفسها حارسة لكل الايديولوجيات الاخري، فى مواجهة مع كل أشكال التطرف الظاهر منها والباطن، يتسائل جون رولز: لماذا نجعل ما هو عقلانى مناقض لما هو دينى؟ لماذا لا ننظر الى ما هو عقلانى على أنه يتفق مع أسس الدين؟.(٧٠). هذه الأسئلة تدلل بشكل واضح على أن فلسفة رولز السياسية ما هى الا وسيلة فى معالجة مشكلة التعددية الدينية، مشكلة التطرف، كما تؤكد فى الوقت نفسه، موقف رولز من حرية العقائد، وربط استقرار وأمن المجتمع بالحفاظ على تلك التعددية المعقولة، واضعا أمام عينيه مبدأ سياسيا مفاده: ليؤمن كل انسان بما يشاء، لكن لا يستطيع العيش الا مع الآخرين فى وطن واحد.

بالتالى، فان الاجابة على تلك التساؤلات تمثل الموقف الفريد الذى اتخذه جون رولز هدفا له، والذى يترتب عليه أنه يجب على المواطنين أنفسهم الوقوف على الآليات التى تمكنهم من إرساء نظام دستورى يحافظ على استقرار المجتمع مع وجود تعددية دينية.

من ثم، أمكن القول مع جون رولز بأن المجال العام يحكم العلاقة السياسية التى ينبغى أن نقيمها فيما بيننا بوصفنا مواطنين أحرار ومتساويين. ولكن ما هى الآليات التى تؤدى الى هذا التوافق؟. هذا السؤال الذى يشغل رولز فى معظم كتاباته وعلى وجه الخصوص كتابه "العدالة كانصاف" وكتابه" قانون الشعوب"، لذا نجده يتسائل: "هل تتم تلك الشروط المنصفة من قبل سلطة مختلفة عند الأشخاص المتعاونيين، مثلا بواسطة قانون آلهى؟ أو عن طريق نظام قيم أخلاقية؟ او عن طريق حدس عقلى؟ أو بالرجوع الى قانون طبيعى؟ أو تحسم عن طريق اتفاق يصل اليه مواطنون أحرار ومتساوون؟ ويحصل بالنظر الى ما يعتبرونه منفعتهم المتبادلة؟".(٧١)

يتبنى رولز الجواب الأخير، كما يقدم تبريرا لذلك، فيقول:" إن أحد أسباب حصول ذلك هو ان المواطنين استنادا الى فرضية وجود متعددة معقولة لا يتفقون حول سلطة دينية أو أخلاقية أو قانون طبيعى، بل يلتفون حول اتفاق يتوصلون اليه عن شروط منصفة لهم جميعا".(٧٢)

كما ذهب فى كتابه" قانون الشعوب" الى التساؤل: لكن كيف يتم التوافق بين المذاهب الشاملة المختلفة عن بعضها البعض؟ وهو بصدد الاجابة، نراه يوضح منذ البداية، أن مصطلح التوافق يتطلب الاعتراف بحقيقة التعددية المعقولة(٧٣). ويستطرد مؤكدا على شروط التوافق، فيقول: يجب على المرء أن يرى هذه التعددية على أنها متفقة مع المذاهب الشاملة المعقولة سواء الدينية أم

العلمانية، وهذا ما ينكره الأصوليون وتؤكده الليبرالية السياسية[٧٤]. هذا أولا، وثانيا: الحد الثانى للتوافق تتحقق فيه فكرة اليوتوبيا الواقعية. والتى توضح أن الديموقراطية الدستورية العادلة بدرجة معقولة فى مجتمع عادل، أمر ممكن[٧٥]. على ذلك فان موقف رولز بأن موقف رولز بل فلسفته تحقق الشعار: القائل بخصوصية الايمان وعمومية التعايش والتعدد. لهذا نجد موقفه من الحرية جاء ليخدم هذا الشعار، فلم ينظر للحرية نظرة فوضوية، نظرة واسعة لا حدود لها، بل جعل للحرية حدودا يجب الالتزام بها، تلك الحدود من وضع المواطنون أنفسهم، فهم من يصنعون مجالهم العام. يقول رولز:"لا حرية أساسية مطلقة".[٧٦]

لقد جاء مفهوم رولز عن الحرية متضمنا فى المبدأ الاول من مبادئ العدالة، والذى يقول:"أن لكل شخص حقا متساويا فى النظام الاجمالى الأوسع للحريات الأساسية، والمتناسب مع نظام حريات آخرين[٧٧]. هذا المبدأ يشترط حماية مشددة لحرية الفكر والضمير، كما أن حماية الحريات السياسية بموجب هذا المبدأ من خلال مبدأ المشاركة والذى يقول: "جميع المواطنين متوافرون على حقوق متساوية فى المشاركة فى السيرورات المؤسسية التى تقر القوانيين والتى يتعين علينا اطاعتها.[٧٨]

إذن ما ذهب اليه رولز، وبالنظر لمبادئ العدالة– المبدأ الأول: الحرية، المبدأ الثانى: المساواة– فان رولز يؤكد على أولوية الحرية على المساواة، وهذا يعنى أن من أجل توفير حماية أفضل للحرية الدينية يسمح اذا بتقييد الحرية السياسية وترسيخ حق أساسى لحرية الضمير.هذه الحرية يتم تقييدها لتوفير حماية أفضل لتلك الجرية الأساسية. اذن الحرية ليست مطلقة، ومن ثم نجده فى كتابه "العدالة كانصاف" يحدد ماهية الحرية بأن تتنازل عن قدر من حريتك حتى تكتمل الحرية. كما أكد على ان العدالة كانصاف لن تطبق الا فى مجتمع دستورى ليبرالى يشكل المجال العام دورا أساسيا فى القبول به والاتفاق عليه، ثم تأتى العدالة مرتبطة بالحرية لتكون انصافا. وبذلك تكون العدالة كانصاف بناء مكملا لليبرالية السياسية.

لذا نجد رولز يذهب الى القول:"إدخال فكرة التصور السياسى للعدالة ذاتها تحتاج الى فكرة الاجماع المشترك للعقائد الشاملة"[٧٩]. ويؤكد على نفس المعنى فيقول: "أما العدالة كانصاف فهو مفهوم سياسى للعدالة لمجتمع ديموقراطى حديث"[٨٠]. ما يهدف اليه رولز أن يكون المفهوم السياسى مؤيدا من قبل العقائد الشاملة، الدينية، الفلسفية، والأخلاقية. من ثم نجد رولز يذهب الى

القول:"مع أن المواطنيين لهم نظرات دينية، فلسفية، وأخلاقية مختلفة ومتنوعة، الا أن ذلك لا يمنع أن يضمن المفهوم السياسى وجهة نظر مشتركة توحدهم تحت مسمى الاجماع المشترك المعقول".(٨١)

هذا يعنى أن المفهوم السياسى للعدالة يجب أن يكون مقبولا من العقائد الشاملة والمختلفة اختلافا واسعا داخل المجتمع. يقول رولز:" على الأطراف المتناقضة والمختلفة فى العقائد، أن يتبنوا نظاما دستوريا عادلا"(٨٢). ولكى يتحقق المفهوم الليبرالى عند رولز، يجب أن تفعل المؤسسات السياسية، كما يحقق عدة متطلبات، منها:

١- مضمون الحقوق الأساسية والحريات يجب أن يخرج من البرنامج السياسى، كما يجب فصل تلك المضمونات عن المصالح الاجتماعية.

٢- أن يتحقق فى المفهوم الليبرالى صورة منطقية واضحة وسهلة. ٣- أن يشجع مفهوم المجال العام على الفضائل السياسية التشاركية.(٨٣)

الخاتمة

لقد آثرت ترجمة هذا المصطلح بالمجال العام بدلا من العقل العام لأن ترجمته المفترضه تبرز دلالته السياسية وهو كذلك أكثر من كونه سيكولوجيا أو اجتماعيا فقط. حيث أن المجال العام عن رولز لا يمكن أن ينشأ مما هو عقلانى فقط، كما أنه لا ينشأ مما هو دينى فقط، بل ينشأ مما هو معقول وعقلانى أى سياسة الاتفاق العام. إذن المجال العام مجال لا- ارادى قمعى، بينما المجال الدينى والمجال العلمانى مجال ارادى، بالتالى لا يمكن أن يترجم هذا المصطلح بالعقل العام.

أيضا، لا يمكن ترجمته بالعقل المشترك، حيث أن المجال العام جوهره يقوم على التعدد والاختلاف كما أنه يبقى فى الوقت ذاته على هذا التعدد والاختلاف. اذن فليس هدفه الوصول الى دين جديد يكون مشتركا بين الافراد يوحدهم ويزيل تلك الاختلافات.

اذن المجال العام مجموعة من التصورات السياسية والتى نضعها كمواطنيين أحرار ومتساويين. تكون تلك التصورات ملزمة لنا جميعا، وأى اختلاف يرجع الى تلك التصورات السياسية لا الى الدين، حيث جعل رولز مسألة الدين حرية شخصية لكل مواطن كما أوضحنا.

من هنا يتمثل موقف رولز من الدين فى عدة أمور، منها:

أ- التأكيد على حرية الأديان(حرية الاعتقاد والايمان والممارسة الدينية).

ب- الاقرار بالتعددية الدينية داخل المجتمعات الحديثة.

ت- اتاحة الفرصة للعقائد الشاملة فى الوصول الى استقرار المجتمع.

ث- عدم تسيس الدين، ورفع مستوى الخلاف والتعدد بين أفراد المجتمع الى مستوى سياسى.

١- هناك علاقة وثيقة بين فكرة المجال العام وموقف رولز من العقائد الشاملة، فجعل المجال العام هو الذى يسمح للمواطنيين ذوى الاعتقادات المختلفة والمعقولة بالعيش معا ككيان واحد، أشبه بالفرقة الموسيقية أو فرقة كرة قدم.

٢- بالنظر الى محاولات استبعاد "التعددية الدينية"، نجد أن ما قدمه رولز يختلف اختلافا واضحا عن السابقين والمعاصرين له، من حيث اقراره بأن التعددية الدينية جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع الليبرالى.

٣- لم يحاول رولز تغيير الدين أو تقديم دين جديد يتفق حوله المختلفون، فلم يقدم دينا طبيعيا أو دينا عقليا، كما ذهب البعض الى ذلك.

٤- أكد رولز على مسألة "تعايش الأديان وأصحابها" فى ظل دستور ديموقراطى منصف، يمثل مجالا عاما سياسيا يتيح الاتفاق والاختلاف بعيدا عن الدين، هذا المجال العام لا يقوم على أية أصولية دينية أو عرقية. وهذا يؤكد أن جون رولز كان بعيدا تماما عن التعصب الدينى.

٥- أمكن القول بأن مهمة الفلسفة السياسية عند رولز تهدف الى زيادة فهمنا للمجتمع، وكيف ينبغى أن يكون. بذلك ترتبط الفلسفة السياسية بالواقع ارتباطا شديدا، من حيث التأكيد على الجانب العملى، والذى يتمثل فى حل النزاعات العميقة بين أفراد المجتمع.

هوامش البحث:

١– كارل ماركس، نقد الاقتصاد السياسى، ترجمة راشد البراوى، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٦٩، ص٢٠٦

٢– ستالين، المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية، ترجمة خالد بكداش، دار دمشق، المكتبة الاشتراكية، ٢٠٠٧، ص ٤٢

٣– المرجع السابق، ص ٤٤

٤– فريدريك أنجلز، لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية، ترجمة الياس شاهين، دار التقدم موسكو، ١٩٨٧، صص ١١٨–١١٩

٥– ستالين، المادية الديالكتيكية والمادية التارخية، ص٤٦

٦– دانييل غيران، الأناركية، ترجمة حسن دبوق، مكتبة القط الأسود الالكترونية، ص٦

٧– المرجع السابق، ص٥

٨– المرجع السابق، ص٧

٩– ميخائيل باكونيين، كتابات باكونيين، ترجمة حسن دبوق، المكتبة الالكترونية، صص٢١–٢٢

١٠– المرجع السابق، ص٢٦

١١– المرجع السابق، ص٢٧

١٢– المرجع السابق، ص٢

13- Nozick, R., Anarchy, State, and Utopia, Oxford & Cambridge, Basic Books, Inc. Blackwell Publishers Ltd, 1974, p.6

١٤– جون رولز، العدالة كانصاف، اعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩، ص٣٧٢

١٥– المرجع السابق، ص ٣٦٧

16- Rawls, J., Collected Papers, Edited by Samuel Freeman, Cambridge, MA: Harvard Un., Press, 1999, p.583

١٧– جون رولز، العدالة كانصاف، ص٣٦٧

١٨– المرجع السابق، ص٣٦٨

١٩- المرجع السابق، نفس الصفحة

٢٠- المرجع السابق، ص٣٨٤

٢١- المرجع السابق، ص٣٨٩

٢٢- المرجع السابق، ص١٣٥

٢٣- المرجع السابق، ص١٢٧

٢٤= جون رولز، قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام، ترجمة محمد خليل، المشروع القومى للترجمة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧، ص١٧٨

٢٥- المرجع السابق، نفس الصفحة

٢٦- المرجع السابق، ص٢٢٥

٢٧- المرجع السابق، ص٢٢٦

٢٨- جون رولز، العدالة كانصاف، ص٣٧٢

٢٩= جون رولز، قانون الشعوب، ص ٢٠٢

٣٠- جون رولز، العدالة كانصاف، ص٣٧٦

٣١- Rawls, J., Collected Papers, p.325

32- Ibid, p.326

٣٣- المرجع السابق، ص١٢٧

٣٤- جون رولز، قانون الشعوب، ص٢٢٠

٣٥- المرجع السابق، ص٢٠٢

٣٦- المرجع السابق، نفس الصفحة

٣٧- المرجع السابق، ص١٧١

٣٨- المرجع السابق، ص١٧٣

٣٩- المرجع السابق، ص١٧٤

٤٠- المرجع السابق، ص١٧٥

41- Rawls, J., Collected Papers, p.574

42- Rawls, J., A theory of Justice, Cambridge, MA: Harvard Un., Press, 1971, p.4

43- Rawls, J., Political Liberalism, New York: Columbia Un., Press,

1996, pp.48-50

٤٤- جون رولز، قانون الشعوب، صص١٨٤-١٨٥

45- Rawls, J., A theory of Justice, pp.179-180

٤٦- جون رولز، قانون الشعوب، ص١٨٤

٤٧- المرجع السابق، ص١٨٦

٤٨- المرجع السابق، صص١٧٧-١٧٨

٤٩- المرجع السابق، ص١٨٣

٥٠- المرجع السابق، صص١٧٨-١٧٩

٥١- جون رولز، العدالة كانصاف، ص١٥٤

٥٢- المرجع السابق، ٣٤٢

٥٣- جون رولز، قانون الشعوب، صص١٩٢-١٩٤

٥٤- المرجع السابق، ص١٩٥

٥٥- جون رولز، قانون الشعوب، صص١٩٥-١٩٦

٥٦- المرجع السابق، ص٢٠٠

٥٧- المرجع السابق، ص١٧٤

٥٨- المرجع السابق، ص٥٠

٥٩- المرجع السابق، ص٣٦

٦٠- المرجع السابق، ص٣٩

61- Rawls, J., Political Liberalism, p.242

٦٢- جون رولز، العدالة كانصاف، ص٢٤٧

٦٣- المرجع السابق، ص٢٤٨

64- Rawls, J., Collected Papers, p.583

65- Ibid, p.606

٦٦- جون رولز، قانون الشعوب، ص ص٢٠٠-٢٠١

67- Rawls, J., A theory of Justice, pp. 4-6

68- Rawls, J., Collected Papers, pp.575-576

٦٩- جون رولز، قانون الشعوب، ص١٧٢

٧٠- المرجع السابق، ص١٧٣

٧١- جون رولز، العدالة كانصاف، ص١٠٥

٧٢- المرجع السابق، ص١٠٦

٧٣- جون رولز، قانون الشعوب، ص١٧٧

٧٤- المرجع السابق، ص١٧٨

٧٥- المرجع السابق، نفس الصفحة

٧٦- جون رولز، العدالة كانصاف، ص٢٤٤

٧٧- المرجع السابق، ص١١٩

78- Rawls, J., A theory of Justice, p104

٧٩- جون رولز، العدالة كانصاف، ص٨١

٨٠- المرجع السابق، ص١٠٠

٨١- المرجع السابق، ص١٣٤

٨٢- المرجع السابق، ص٣٩٣

٨٣- المرجع السابق، ص٣٨٧

ثبت المراجع

أولا: المراجع العربية:

١- جون رولز، العدالة كانصاف، اعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩

٢- جون رولز، قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام، ترجمة محمد خليل، المشروع القومى للترجمة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧

٣- دانييل غيران، الأناركية، ترجمة حسن دبوق، مكتبة القط الأسود الالكترونية

٤- فريدريك أنجلز، لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية، ترجمة الياس شاهين، دار التقدم موسكو، ١٩٨٧

٥- كارل ماركس، نقد الاقتصاد السياسى، ترجمة راشد البراوى، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٦٩

٦- ميخائيل باكونيين، كتابات باكونيين، ترجمة حسن دبوق، المكتبة الالكترونية

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1- Rawls, J., A theory of Justice, Cambridge, MA: Harvard Un., Press, 1971

2- Rawls, J., Political Liberalism, New York: Columbia Un. Press, 1996

3- Rawls, J., Collected Papers, Edited by Samuel Freeman, Cambridge, MA: Harvard Un., Press, 1999

4- Nozick, R., Anarchy, State, and Utopia, Oxford & Cambridge, Basic Books, Inc. Blackwell Publishers Ltd, 1974, p.6